

No. 38122

**France
and
Morocco**

Agreement between the Government of the French Republic and the Government of the Kingdom of Morocco on the exchange of young professionals. Rabat, 24 May 2001

Entry into force: *24 May 2001 by signature, in accordance with article 10*

Authentic texts: *Arabic and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *France, 14 February 2002*

**France
et
Maroc**

Accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Royaume du Maroc relatif aux échanges de jeunes professionnels. Rabat, 24 mai 2001

Entrée en vigueur : *24 mai 2001 par signature, conformément à l'article 10*

Textes authentiques : *arabe et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *France, 14 février 2002*

ويمنح ترخيص العمل للمدة المتوقعة للشغل كلما استوفيت شروط الاتفاق .

المادة التاسعة

تحدد الكيفيات التطبيقية للتعاون بين الهيئات المشار إليها في المقطع ٢ من المادة ٧ في إطار توافقات تكميلية .

المادة العاشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

ويبرم لمدة سنة قابلة للتجديد سنويا بصفة تلقائية ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة بواسطة إشعار مسبق مدته ثلاثة اشهر ، بنيته في عدم تمديده .

غير أنه في حالة عدم تمديد هذا الاتفاق ، تبقى الترخيصات المسلمة صالحة إلى غاية انتهاء المدة المرخص بها للشغل .

وحرر بالرباط بتاريخ ٢٤ ماي ٢٠٠١ في نظيرين أصليين باللغتين الفرنسية والعربية ، لكل منهما نفس الحجية .

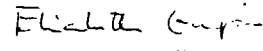
عن حكومة المملكة المغربية



عباس الفاسي

وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية
الاجتماعية والتضامن

عن حكومة الجمهورية الفرنسية



إليزابيت كيكو

وزيرة التشغيل والتضامن

يتعين على المهنيين الشباب الراغبين في الاستفادة من مقتضيات هذا الاتفاق أن يتقدموا بطلب إلى الهيئة المكلفة في دولتهم بتلقي وتقديم طلبات المهنيين الشباب. إن الهيئات المعنية لهذه الغاية هي :

- عن الجانب الفرنسي : مكتب الهجرات الدولية ؛
- عن الجانب المغربي : قطاع التكوين المهني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات .

يتعين على المهنيين الشباب أن يدلوا في طلباتهم بكل البيانات الضرورية حول الدبلومات المحصل عليها أو الحرفة أو المهنة المزاوله ، وكذا تحديد المؤسسة التي يلتصون الترخيص للعمل بها .

ويرجع للهيئة المعنية من بين الهيئات المشار إليها أعلاه دراسة هذا الطلب وعرضه على هيئة الدولة الأخرى إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق مع مراعاة الحصة السنوية التي له الحق فيها .

تبدل الهيئات المختصة بكلا الدولتين كل ما في وسعها لضمان دراسة الطلبات في أسرع الأجل .

لتسهيل عمليات بحث المرشحين عن الشغل ، تضع السلطات المختصة لكل دولة رهن إشارة المرشحين الوثائق اللازمة للبحث عن مشغل وتتخذ كل الإجراءات المفيدة لإخبار المقاولات بالإمكانيات التي يتيحها هذا الاتفاق . كما يتد وضع المعلومات حول ظروف العيش والعمل بدولة الاستقبال رهن إشارة المعنيين .

المادة الثامنة

تبدل السلطات الحكومية المشار إليها في المقطع الأول من المادة ٧ من هذا الاتفاق كل جهودها لتمكين المهنيين الشباب المقبولين في إطار هذا الاتفاق من التوصل من السلطات الإدارية المعنية في أقرب الأجل ، بتأشيرة الدخول وبترخيص الإقامة المنصوص عليهما في التشريع المعمول به في دولة الاستقبال وللتغلب في ظرف وجيز على الصعوبات التي قد تنشأ في هذا الصدد .

يمكن تعديل الحصص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بمجرد تبادل رسائل بين السلطات المختصة للدولتين .
ويجب لكي تدخل حيز التنفيذ في السنة الموالية أن تتم قبل فاتح دجنبر .

المادة الخامسة

يحصل المهنيون الشباب على التعويضات الكافية لتغطية مصاريف الإقامة ويعادل مبلغها على الأقل التعويض الممنوح لرعايا دولة الاستقبال الذين يشتغلون في نفس الشروط .

يتمتع المهنيون الشباب بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة الاستقبال في كل ما يتعلق بتطبيق القوانين والتنظيمات والأعراف المنظمة للنظافة ولشروط العمل .

ويتعين عليهم وكذا على مشغليهم احترام التشريع الجاري به العمل في بلد الاستقبال في ميدان الضمان الاجتماعي .

ويتحمل المهنيون الشباب نفقات السفر إلا في حالة اتفاق مخالف مع المشغل .

المادة السادسة

لا يمكن لأفراد عائلة المهنيين الشباب (الزوج (ة) والأطفال) الاستفادة من مسطرة التجمع العائلي ولا أن يرخص لهم بالعمل في دولة الاستقبال خلال مدة إقامة المهني الشاب .

المادة السابعة

إن السلطات الحكومية المكلفة بتطبيق هذا الاتفاق ، هي :

- بالنسبة للطرف الفرنسي : وزارة التشغيل والتضامن ؛
- بالنسبة للطرف المغربي : وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن .

المادة الثالثة

يمكن أن تتراوح مدة الشغل المرخص بها من ٣ إلى ١٢ شهرا ويمكن أن تمتد لسنة أشهر إضافية .

يتعين على المهنيين الشباب الفرنسيين والمغاربة الالتزام قبل مغادرة بلدهم بعدم استمرارهم في الإقامة بدولة الاستقبال بعد انتهاء المدة المرخص بها وبعدم ولوج شغل آخر غير ذلك المنصوص عليه طبقا لشروط دخولهم لبلد الاستقبال .

يعتمد الطرفان ، بصفة فردية أو مشتركة ، كل إجراء يرمي إلى ضمان الطابع الفعلي لرجوع المهني الشاب إلى بلده .

المادة الرابعة

لا يجب أن يتعدى عدد المهنيين الشباب الفرنسيين والمغاربة المقبولين من كلا الجانبين مائة في السنة .

لا يتم احتساب المهنيين الشباب المقيمين فوق تراب الدولة الأخرى وفقا لهذا الاتفاق ضمن العدد المشار إليه في المقطع الأول من هذه المادة. ويتم احترام هذا العدد كيفما كانت المدد التي منحت من أجلها الترخيصات وكيفما تم استعمال هذه المدد .

في حالة عدم استفاد الحصة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال سنة معينة من قبل المهنيين الشباب لإحدى الدولتين لا يمكن لهذه الأخيرة تخفيض عدد الترخيصات الممنوحة للمهنيين الشباب التابعين للدولة الأخرى ولا يمكن إرجاء العدد المتبقي غير المستعمل من حصتها إلى السنة الموالية .

يتم احتساب عدد المهنيين الشباب المستفيدين من هذا الاتفاق خلال السنة الأولى ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ إلى غاية ٣١ دجنبر وفي السنوات الموالية ابتداء من فاتح يناير إلى غاية ٣١ دجنبر .

إن حكومة الجمهورية الفرنسية

و

حكومة المملكة المغربية

المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين" وعيا منهما بالمنفعة الهامة التي تمثلها بالنسبة للتعاون والتفاهم المتبادل بين الدولتين، تنمية تبادل المهنيين الشباب الوافدين إلى تراب الدولة الأخرى لممارسة نشاط مهني مأجور في مجال تخصصهم خلال مدة كافية لكن لا تفوق ١٨ شهرا ،

اتفقتا على المقتضيات التالية :

المادة الأولى

تطبق مقتضيات هذا الاتفاق على الرعايا الفرنسيين أو المغاربة الذين يلجون الحياة العملية أو المتوفرين على خبرة مهنية والقاصدين الدولة الأخرى لتعميق معرفتهم وتفهمهم لظروف الحياة لدولة الاستقبال وكذا لتحسين أفاقهم المهنية بفضل تجربتهم في عمل مأجور داخل مؤسسة ذات طابع تربوي صحي أو اجتماعي أو مقاوله فلاحية أو في الصناعة التقليدية أو مقاوله صناعية أو تجارية بالدولة المذكورة .

يرخص لهؤلاء المواطنين المشار إليهم فيما بعد "بالمهنيين الشباب" بمزاولة شغل وفق الشروط المحددة في هذا الاتفاق دون الأخذ بعين الاعتبار وضعية سوق الشغل فيما يخص المهنة المعنية في بلد الاستقبال. وفي حالة المهن التي يخضع ولوجها لتنظيم خاص فإن المهنيين الشباب يخضعون لهذا التنظيم .

المادة الثانية

يتعين أن يكون سن المهنيين الشباب أكثر من ١٨ سنة وأقل من ٣٥ سنة وأن يكونوا حاصلين على دبلوم مطابق للتأهيل المطلوب للشغل المعروض من طرف هذه الدولة أو متوفرين على تجربة مهنية في ميدان النشاط المعني .

**اتفاق
بين
حكومة الجمهورية الفرنسية
و
حكومة المملكة المغربية
حول
تبادل المهنيين الشباب**

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC RELATIF AUX
ECHANGES DE JEUNES PROFESSIONNELS

Le Gouvernement de la République Française

et

Le Gouvernement du Royaume du Maroc

Ci-après nommés les Parties,

Conscients du caractère hautement profitable que présente pour la coopération et la compréhension mutuelle entre les deux Etats le développement d'échanges de jeunes professionnels venant exercer sur le territoire de l'autre Etat, dans leur spécialité, une activité professionnelle salariée pendant une durée suffisante, mais non supérieure à 18 mois,

Sont convenus des dispositions suivantes :

Article 1

Les dispositions du présent Accord sont applicables à des ressortissants français ou marocains entrant dans la vie active ou ayant une expérience professionnelle et qui se tendent dans l'autre Etat pour approfondir leur connaissance et leur compréhension des conditions de vie de l'Etat d'accueil, ainsi que pour améliorer leurs perspectives de carrière, grâce à une expérience de travail salarié dans un établissement à caractère éducatif, sanitaire ou social, une entreprise agricole, artisanale, industrielle ou commerciale dudit Etat.

Ces ressortissants, ci-après dénommés « jeunes professionnels », sont autorisés à occuper un emploi dans les conditions fixées au présent Accord, sans que la situation du marché du travail de l'Etat d'accueil, dans la profession dont il s'agit, puisse être prise en considération. Dans le cas de professions dont l'accès est soumis à une réglementation particulière, les jeunes professionnels sont soumis à ladite réglementation.

Article 2

Les jeunes professionnels sont âgés de plus de 18 ans et de moins de 35 ans, ils doivent être titulaires d'un diplôme correspondant à la qualification requise pour l'emploi offert par cet Etat ou posséder une expérience professionnelle dans le domaine d'activité concerné.

Article 3

La durée autorisée de l'emploi peut varier de trois à douze mois et faire l'objet d'une prolongation de six mois.

Avant de quitter leur pays, les jeunes professionnels français et marocains doivent s'engager à ne pas poursuivre leur séjour dans l'Etat d'accueil à l'expiration de la période au-

torisée, ni à prendre un emploi autre que celui qui est prévu aux termes des conditions de leur entrée dans l'Etat d'accueil.

Les Parties contractantes adoptent séparément ou conjointement toute mesure visant à assurer l'effectivité du retour du jeune professionnel dans son pays.

Article 4

Le nombre de jeunes professionnels français et marocains admis de part et d'autre ne doit pas dépasser 100 par an.

Les jeunes professionnels résidant déjà sur le territoire de l'autre Etat en vertu du présent Accord, ne sont pas comptés dans l'effectif prévu à l'alinéa 1 du présent article. Cet effectif s'applique quelles que soient les durées pour lesquelles les autorisations délivrées ont été accordées et pendant lesquelles elles ont été utilisées.

Si le contingent défini au premier paragraphe du présent article n'était pas atteint au cours d'une année par les jeunes professionnels de l'un des deux Etats, celui-ci ne pourrait pas réduire le nombre des autorisations données aux jeunes professionnels de l'autre Etat ni reporter sur l'année suivante le reliquat inutilisé de son contingent.

Le décompte des jeunes professionnels bénéficiaires du présent Accord s'effectue la première année à compter de la date d'entrée en vigueur de celui-ci jusqu'au 31 décembre. Les années suivantes du 1er janvier au 31 décembre.

Toute modification du contingent prévu au premier paragraphe du présent article peut être décidée par simple échange de lettres entre les autorités compétentes des deux Etats et devra, pour entrer en vigueur l'année suivante, être intervenue avant le 1er décembre.

Article 5

Les jeunes professionnels reçoivent une rémunération suffisante pour couvrir leurs frais de séjour, dont le montant est au moins équivalent à celui qui est versé aux ressortissants de l'Etat d'accueil travaillant dans les mêmes conditions.

Les jeunes professionnels jouissent de l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'Etat d'accueil pour tout ce qui concerne l'application des lois, règlements et usages régissant l'hygiène et les conditions de travail. Ils sont tenus ainsi que leurs employeurs, de se conformer à la législation en vigueur dans l'Etat d'accueil, en matière de sécurité sociale.

Les frais de voyage sont à la charge des jeunes professionnels sauf avenant avec l'employeur.

Article 6

Les membres de famille des jeunes professionnels (conjoint et enfants) ne peuvent ni bénéficier de la procédure de regroupement familial, ni être autorisés à travailler dans l'Etat d'accueil pendant la durée du séjour du jeune professionnel.

Article 7

Les autorités gouvernementales chargées de la mise en oeuvre du présent Accord sont

- pour la Partie française, : le Ministère de l'Emploi et de la Solidarité ;
- pour la Partie marocaine : le Ministère de l'Emploi, de la Formation Professionnelle, du Développement Social et de la Solidarité.

Les jeunes professionnels qui désirent bénéficier des dispositions du présent Accord, doivent en faire la demande à l'organisme chargé dans leur Etat de recevoir et de présenter les demandes des jeunes professionnels. Les organismes désignés à cet effet sont

- du côté français : l'Office des Migrations Internationales ;
- du côté marocain : le Département de la Formation Professionnelle et l'Agence Nationale pour la Promotion de l'Emploi et des Compétences (ANAPEC).

Les jeunes professionnels doivent donner dans leur demande toutes les indications nécessaires sur les diplômes obtenus ou sur le métier ou la profession exercée et faire connaître également l'établissement pour lequel ils sollicitent l'autorisation d'emploi.

Il appartient à l'un ou à l'autre des organismes susnommés d'examiner cette demande et de la transmettre, lorsque les conditions prévues par le présent Accord sont remplies, à l'organisme de l'autre Etat, en tenant compte du contingent annuel auquel il a droit.

Les organismes compétents des deux Etats font tout leur possible pour assurer l'instruction des demandes dans les plus courts délais.

Pour faciliter les recherches d'emploi des candidats, les autorités de chaque Etat mettent à la disposition des candidats, la documentation nécessaire pour la recherche d'un employeur et prennent toutes dispositions utiles afin de faire connaître aux entreprises les possibilités offertes par le présent Accord. Des informations sur les conditions de vie et de travail dans l'Etat d'accueil sont également mises à la disposition des intéressés.

Article 8

Les autorités gouvernementales visées à l'article 7 alinéa 1 du présent Accord font tous leurs efforts pour que les jeunes professionnels admis dans le cadre du présent Accord puissent recevoir des autorités administratives concernées, dans les meilleurs délais, le visa d'entrée et l'autorisation de séjour prévus par la législation en vigueur dans l'Etat d'accueil et pour que les difficultés qui pourraient éventuellement surgir soient réglées le plus rapidement possible.

L'autorisation de travail est délivrée pour la durée prévue de l'emploi dès lors que les conditions de l'Accord sont remplies.

Article 9

Les modalités pratiques de la coopération entre les organismes visés à l'article 7 alinéa 2 font l'objet d'arrangements complémentaires.

Article 10

Le présent Accord entre en vigueur à la date de sa signature.

Il est conclu pour une année et renouvelable annuellement par tacite reconduction à moins que l'une des deux Parties ne fasse connaître à l'autre, par écrit, moyennant un préavis de trois mois, son intention de ne pas le proroger.

Toutefois, en cas de non prorogation du présent Accord, les autorisations accordées restent valables jusqu'à l'expiration de la durée autorisée de l'emploi.

Fait à Rabat, le 24 Mai 2001, en deux exemplaires originaux en langues française et arabe, les deux exemplaires faisant également foi.

Pour le gouvernement de la République Française :

ELISABETH GUIGOU

Ministre de l'Emploi et de la Solidarité

Pour le gouvernement du Royaume du Maroc :

ABBÉS EL FASSI

Ministre de l'Emploi de la Formation Professionnelle, du Développement
Social et de la Solidarité

[TRANSLATION — TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FRENCH REPUBLIC AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO REGARDING EXCHANGES OF YOUNG PROFESSIONALS

The Government of the French Republic
and

The Government of the Kingdom of Morocco,
hereinafter referred to as "the Parties",

Aware of the considerable advantage for cooperation and mutual understanding between the two States presented by the development of exchanges of young professionals travelling to practise their profession in a salaried position in the other State for a reasonable period of time, but no longer than eighteen months,

Have agreed as follows:

Article 1

The provisions of this Agreement shall apply to French or Moroccan nationals entering the labour market or having professional experience who travel to the other State to expand their knowledge and understanding of life in the host State and to improve their career prospects through paid work experience at an establishment connected with education, health or social matters, or an agricultural, artisanal, industrial or commercial business in that State.

Those nationals, hereinafter referred to as "young professionals", shall be permitted to take up employment under the conditions established in this Agreement, without regard to the situation of the labour market in the profession in question in the host State. In the case of professions to which access is governed by particular rules, those rules shall apply to young professionals.

Article 2

Young professionals shall be over 18 and under 35 years of age and shall hold a degree or diploma corresponding to the qualifications required for the position offered by the State in question or have professional experience in the field of activity concerned.

Article 3

The permitted duration of employment may vary from three to twelve months, and may be extended by six months.

Before leaving their country, young French or Moroccan professionals must undertake not to remain in the host State once the permitted duration of their employment has expired

nor to take up a post other than that specified under the conditions of entry into the host State.

The Contracting Parties shall, jointly or separately, adopt measures to ensure that the young professionals do in fact return to their country.

Article 4

The number of young French and Moroccan professionals admitted by each Party must not exceed 100 per year.

Young professionals already resident in the territory of the other State under the terms of this Agreement shall not be counted for the purposes of the limit specified in the first paragraph of this article. That limit shall apply irrespective of the duration of the permits granted and the length of time for which those permits have actually been used.

If the number of young professionals from one of the two States does not reach the limit established in the first paragraph of this article in a given year, that State may not reduce the number of permits granted to young professionals from the other State or carry over to the following year the unused portion of its limit.

The number of young professionals admitted under this Agreement shall be calculated from the date of its entry into force until 31 December in its first year, and from 1 January to 31 December in subsequent years.

Changes to the limit referred to in the first paragraph of this article may be agreed simply by an exchange of letters between the competent authorities of the two States. In order for any changes to enter into force in a particular year, they must have been agreed by 1 December of the previous year.

Article 5

Young professionals shall receive remuneration adequate to cover the costs of their stay. It shall be at least equivalent to the remuneration paid to nationals of the host State working in the same conditions.

Young professionals shall receive treatment equal to that of nationals of the host State in all matters relating to the application of the laws, rules and customs concerning health and working conditions. They and their employers must adhere to the social security legislation in force in the host State.

Unless a supplementary agreement with their employer specifies otherwise, travel costs shall be borne by the young professionals.

Article 6

Members of the families of young professionals (spouse and children) shall not be eligible for family reunification procedures, nor shall they be permitted to work in the host State during the young professional's stay.

Article 7

The Government authorities responsible for implementing this Agreement shall be:

- In the case of France, the Ministry of Employment and Solidarity;
- In the case of Morocco, the Ministry of Employment, Vocational Training, Social Development and Solidarity.

Young professionals wishing to avail themselves of the provisions of this Agreement must submit a request to the body responsible in their State for collecting and transmitting applications. Those bodies shall be:

- In the case of France, the International Migration Office;
- In the case of Morocco, the Department of Vocational Training and the National Agency for the Promotion of Employment and Qualifications (ANAPEC).

In their applications, young professionals must supply all necessary details of the degrees or diplomas they have obtained or the trade or profession they have practised and specify the establishment in which they are seeking authorization for employment.

One of the aforementioned bodies shall be responsible for examining that application and, if it complies with the conditions laid down in this Agreement, for forwarding it to the body in the other State, taking into account the annual limit to which it is entitled.

The competent bodies in the two States shall do their utmost to ensure that applications are processed as rapidly as possible.

In order to facilitate the applicants' search for employment, the authorities of each State shall supply them with the documentation they need to find an employer and shall take all appropriate steps to draw the attention of businesses to the opportunities offered by this Agreement. Applicants shall also be provided with information on living and working conditions in the host State.

Article 8

The Government authorities referred to in the first paragraph of article 7 of this Agreement shall make every effort to ensure that young professionals admitted under this Agreement are able to receive from the appropriate administrative authorities the entry visas and residence permits provided for in the legislation in force in the host State as rapidly as possible, and that any difficulties which may arise are also resolved as rapidly as possible.

Work permits shall be issued for the expected duration of employment, provided that the conditions of the Agreement are met.

Article 9

The practical modalities for cooperation between the bodies referred to in the second paragraph of article 7 of this Agreement shall be the subject of supplementary agreements.

Article 10

This Agreement shall enter into force on the date of its signature.

It shall be concluded for one year and shall be automatically renewed every year unless one of the two Parties informs the other in writing, three months in advance, of its intention not to renew it.

However, should the Agreement not be renewed, the permits granted shall remain valid until the authorized duration of employment has expired.

Done at Rabat on 24 May 2001, in two originals in the French and Arabic languages, both texts being equally authentic.

For the Government of the French Republic,

ELISABETH GUIGOU

Minister of Employment and Solidarity

For the Government of the Kingdom of Morocco,

ABBÈS EL FASSI

Minister of Employment, Vocational Training,
Social Development and Solidarity

